

خلفيات أزمة البحث العلمي في الوطن العربي

Backgrounds of the scientific research crisis in the Arab world

(1) د/ مناد محمد mennad mohammed

(1) جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة Djilali Bounaama University of Khemis Miliana

المؤلف المرسل: د/ مناد محمد mennad mohammed (البريد الالكتروني: mohammed_mennad@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/ 16 تاريخ القبول: 2026/04/ 16 تاريخ النشر: 2026 /06/10

الملخص: عرفت دول العالم عموما والأقطار العربية خصوصا موجة إصلاحات متزايدة خاصة ما تعلق منها بالجانب التعليمي والتربوي في جميع أطوار التعليم المختلفة ، حتى ما ارتبط منها بالتعليم العالي ، فالملاحظ أنه بعد الحرب العالمية الثانية حاول العالم العربي دخول معترك الحداثة أسوة بما وصلت إليه الحضارة الغربية من تطور وتقنية وتنوع في أساليب الاقتصاد والإدارة، لكن الاستعمار ومداه الغاشم كبح جماح هذه الانطلاقة وعاد العالم العربي إلى زمن التخلف والعبودية بعد أن كان منارة العلم والحرية ، وكلمة الإصلاح ليست جديدة على الفكر العربي، وهي سابقة لظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى إصلاح العقل قديمة قدم الحضارة الإسلامية، ويمكن اعتبار الأفكار التي نادى بها ابن تيمية بداية الدعوات الإصلاحية في العالم الإسلامي، أو ما يمكن تسميته بالإصلاح الديني، ثم تطور ليصبح مطلباً نهضوياً طرحه المفكرون العرب قبل أكثر من قرن من الزمان ، أي فترة ما يمكن أن نسميه عصر التنوير العربي، في سعيهم نحو تحقيق النهضة والتقدم العربي، والمتأمل لحركة التاريخ يجد أن المصلحين ينطلقون، في نشر أفكارهم، والتأسيس لمشروعهم، من وضع اجتماعي فاسد، يستدعي إصلاحا، وليس تغييرا جذريا، لذلك فخطاب إصلاح البحث العلمي تجديدي مبني على المصلحة العامة، وتغيير المفاصل، وإعطاء البدائل والحلول، فالبحث العلمي ركيزة التحضر وقيام المجتمع الراقي، لما له من أثر على الإنسان والمجتمع، فهو مشروع نهضة وراقي، لذا يقوم البحث العلمي على فلسفة تسعى إلى إقامة نظرية علمية: تقدم تصورا اجتماعيا لطبيعة الإنسان والمجتمع وطبيعة الثقافة ، ففلسفة البحث العلمي تقدم نظرية نقدية تأملية شاملة للوقائع والأحداث التي تعيشها الحياة العلمية ، ثم ربط هذه الوقائع بعضها ببعض في إطار الخبرة والتجارب السابقة لتحديد الأهداف المطلوبة

الكلمات المفتاحية: أزمة، البحث العلمي، خلفيات، الوطن العربي.

Abstract: In general The countries of the world, especially the Arab countries, have experienced a growing wave of reforms, those related to the educational and pedagogical aspect in all the different stages of education, even those related to higher education . After World War II, the Arab world attempted to enter the arena of modernity, similar to the development that Western civilization has achieved.

Technology and the diversity of methods of economics and management, but colonialism and its brutal era hindered this movement, and the Arab world returned to an era of backwardness and slavery after having been a beacon of knowledge and freedom. The word reform is not new in Arab thought and constitutes a precedent for the emergence of reform ideas and trends in the last century or reform initiatives. in the last century. At present, the call for reform of the mind is as old as Islamic civilization, and the ideas advocated by "Ibn Taymiyyah" can be considered the beginning of reformist calls in the Islamic world, or what we could call for religious reform. Then this developed into a demand for renaissance put forward by Arab thinkers over a century ago, that is to say the period of what we can call the Arab Enlightenment, in their quest of Arab renaissance and progress. will discover that the reformers, in spreading their ideas and establishing their project, started from a corrupt social situation which called for reform and not radical change. Therefore, the discourse on scientific research reform is regenerative. It is based on public interest, changing ills, and providing alternatives and solutions. Scientific research is the pillar of civilization and the establishment of a high society, due to its impact on man and society. It is a project of rebirth and progress. Therefore, scientific research is based on a philosophy that seeks to establish a scientific theory that presents a social perception of human nature. Society and the nature of culture. The philosophy of scientific inquiry presents a comprehensive, critical, and contemplative theory of the facts and events experienced in scientific life, and then relates these facts to one another in the context of previous experiments and experiments to determine the required objectives.

Keywords: Crisis - Scientific research - Backgrounds.

1. مقدمة:

مظاهر التخلف والركود وعدم مسايرة التغيرات المحلية والعالمية للدول تؤدي بها إلى الاضمحلال ثم الزوال، فترتفع الأصوات للفت الانتباه لوجود أزمة كبرى تشل حركية الدولة في قطاع حيوي لها أو ربما قطاعات أخرى، هذه الأزمة تعبر عن تناقضات أو خلل في مكونات المؤسسات الاجتماعية، ولا نذيع سرا إن قلنا إن جوهر هذه الاختلالات ومنشأ الأزمات يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الاهتمام بالعلم والبحث العلمي، وعدم الاستثمار في العنصر البشري تكويناً وتأطيراً وتفعيلاً لأنشطة البحث العلمي على مستوى الجامعات، وضعفاً في المناهج التربوية وفساد النظم التعليمية، ويمكن استجلاء ذلك تاريخياً من خلال مقولة "فيخت" لما هزمت ألمانيا في معركة "بين" بالتربية سوف نتصر على جيوش نابليون" ولما تم النصر لألمانيا سنة 1870 أشاد "بسمارك" بالمعلم الألماني قائلاً "إن الذي انتصر في هذه الحرب إنما هو معلم المدرسة".⁽¹⁾

حتى الولايات م. أ. المعاصرة شهدت أزمة تربوية عنيفة باشرت على إثرها إصلاحات تربوية عميقة ، قررت بموجبها التخلي عن المنهج البرجماتي ، ورفعت شعار العودة إلى الأساسيات في التعليم -back to basics- وهذا عندما تفوق الاتحاد السوفيتي سابقا عليها في سياق غزو الفضاء وأطلق أول سبوتنيك في نوفمبر 1957.

وعليه يمثل العلم والاهتمام بالبحث العلمي دعامة رئيسية لكل تطور وازدهار، وأساسا لكل معركة تقدم وتنمية، وشرطا لكل نهضة علمية وحضارية، فبناء الإنسان، وتحديد المخرجات الحضارية يكون بتفعيل نشاط البحث العلمي وتوفير شروطه الضرورية من هياكل وبنى تحتية وأرصدة مالية هائلة ،وعليه فالحديث عن وجود أزمة بحث علمي في الاقطار العربية خاصة في هذه الألفية الثالثة، حديث معقد ، فلم تعد للحكومات الوطنية سلطة الاحتكار، وفعل ما تريد، لأن التغيرات العالمية فرضت أنماطا جديدة في التفكير، وأرست مفاهيم جديدة كمبادئ الديمقراطية، والحرية وحقوق الإنسان، وجعلت منظومة القيم مفتوحة تخضع للنسبية، والتغيير ، فعصر ما بعد الحداثة عصفت عليه رياح العولمة: الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية..." ما جعل الهزات والصدمات والانتكاسات تتوالى سواء على دول العالم الحر، أو العالم المتخلف لكن وقع الأزمة على الضعيف أقوى وأشد فإذا كانت الدول المتقدمة قد أوجدت لنفسها حلولاً مستعجلة ناجعة بشرت بنجاحها، فإن دول العالم المتخلف لازالت في سعي حثيث للبحث عن المخرج من أزمتها في البحث العلمي.

إن البحث في أسباب أزمة البحث العلمي في الوطن العربي يوقفنا على حقيقة: هي الاختلاف في العلل والتداعيات ، والأبعاد لهذه الأزمة ثم الاختلاف في كيفية معالجتها، من حيث الجدية، والطرائق والإمكانات، وتأسيسا على ما سبق يمكن إثارة الإشكالية التالية: ما هي خلفيات أزمة البحث العلمي في الوطن العربي؟ وما هي إرهاباتها وتداعياتها على الوجود الحضاري للأقطار العربية؟.

2. أزمة البحث العلمي في الوطن العربي :

1.2 مفهوم الأزمة:

-جاء في (كتاب العين): أزمة : الأوزام و واحدها أزمة ، الأنياب. وأزم علينا الدهر: يأزم أزما، إذا ما اشتد وقل خيره، وسئل الحارث بن كلدة: ما لدواء؟ قال : ألأزم، أراد به الحمية وألا يؤكل إلا بقدر ومعناه القبض للإنسان⁽²⁾.

-وجاء في (لسان العرب):أزم : الأزم، شدة العض بالفم كله وقيل بالأنياب.و الأزم : الجذب والمحل. والأزمة: الشدة والقحط وجمعها إزم. والأوزام : السنون الشدائد، وأزم عليهم الدهر ، يأزم أزما: اشتد قحطه وقيل اشتد وقل خيره، والأزم: الإمساك⁽³⁾.

وفي (معجم اللغة العربية المعاصرة ص88)أزم على يأزم أزما وأزوما.أزم عليهم العام: ضاق واشتد قحطه وقل خيره. أزمة: ج أزومات.

أزمات : شدة وضيق، وتأزم الموقف السياسي: اشتد وضاق واحتدم من غير وصول إلى حل⁽⁴⁾.

2.2 مفهوم البحث العلمي:

البحث العلمي هو ذلك الميدان الخصب الذي يمكن الباحث من زيادة معارفه وتنميتها وتطوير كفاءته وفعاليتها ومهاراته ورفقه في ممارسته لعملية التعلم من خلال إتقان مهارات البحث العلمي وقدره على التحكم في المعلومات.

والبحث العلمي نشاط متنوع بين التأسيس للنظريات العلمية والتطبيقات العملية لها، لذلك أنشئت مراكز البحث العلمي المختلفة والمجهزة بالتقنيات المختلفة لتكون قاطرة التقدم وحل المشكلات الاجتماعية.

لكن : المتأمل لحال البحث العلمي في الاقطار العربية يجده يعيش ترنحاً وسباتاً، وهذا الوصف يختلف بين الاقطار العربية في درجة الاهتمام والتصنيف ، فمن المؤشرات التي تؤكد وجود أزمة بحث علمي هو نسبة عدد الباحثين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة من أهم المؤشرات التي تدل على مدى اهتمام مجتمع ما بالبحث العلمي. وبالنظر إلى هذا المؤشر في الوطن العربي نجد أن نسبة الباحثين العرب العاملين في البحث والتطوير (R&D) بلغت نحو 318 (وفيهم أساتذة الجامعات) لكل مليون نسمة من السكان، مقارنة مع 3600 باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة. وتدل إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام 1994، إن عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة هو في اليابان 6000 ، وفي فرنسا 5100 ، وفي بريطانيا 4400 ، وفي الدول النامية 200 ، وفي (الكيان الغاصب) 5900 ، وفي بعض الدول العربية مثل مصر 600 ، والأردن 310.⁽⁵⁾

ولو عدنا الى عدد البحوث وإنتاجية الباحث نجد أن ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحث. ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو 55 ألفاً فإن معدل الإنتاجية هو في حدود 0.3 ، ومعدل الإنتاجية العلمية العربية يبلغ 10% من معدل الإنتاجية السائدة في الدول المتقدمة.(الهيئة، 1999، ص143) ، أيضا نجد ان البحث العلمي في الوطن العربي ضعيف مقارنة بالدول الاخرى العربية فمثلا براءات الاختراع العربية ضعيفة جدا مقارنة بدول اسيا او اوروبا ، كما أن فإن معظم البحوث العربية المنشورة هي بحوث علمية تطبيقية تعتمد الملاحظة المباشرة والتجربة، أو بشكل أساسي هي بحوث إنسانية اجتماعية، وقسم كبير من البحوث العربية المنشورة، باستثناء بحوث العلوم الإنسانية، تنشر بالاشتراك مع باحثين أجانب.⁽⁶⁾

عليه فالحديث عن أزمة البحث العلمي المعاصرة في الوطن العربي يقودنا للحديث عن العوامل المتنوعة التي أدت إلى نشوئها، وتتبع بدورها، والوقوف على مكوناتها، وحدودها الزمنية، فإذا كان العالم العربي جزءاً أصيل في تركيبة العالم الإسلامي، فإن فهم العلاقة بين المكون العربي والإسلامي وأحداث الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية في المخاض الحضاري الذي أنشأه الإسلام، يستدعي استجلاء المراحل التي مر بها هذا العالم الإسلامي، لذلك فالتقسيم التاريخي للحضارة الإسلامية" إلى صدر الإسلام وعصر الأمويين والعباسيين ثم الفترة المظلمة وعصر النهضة، لم تعد تجدي كثيراً في تفسير الحركة الثقافية العامة للمجتمع العربي، الإسلامي"⁽⁷⁾، ومن ثمة كما قلنا فالأزمة معقدة جداً لها خلفيات متعددة.

3. خلفيات أزمة البحث العلمي في الوطن العربي:

● 1.3 الخلفية التاريخية:

مع بداية القرن 20 م دخلت الإمبراطورية العثمانية مرحلة المرض والشيخوخة، فبدأت معالم الانهيار تتسارع، فتزايدت الأطماع في تركتها الواسعة، وظهرت موجة تحرر واسعة خاصة في المشرق العربي للتحرر من سطوة العثمانيين.

فظهرت تيارات قومية عربية مناهضة للحكم العثماني بسبب سياسة التتريك، وقد عكس مؤتمر باريس سنة 1913 هذا التوجه القومي، كما عملت القوى الأوروبية على استدراج العثمانيين للدخول في الحرب العالمية I، وتحريض العرب على التمرد على العثمانيين، فحركة شريف مكة " حسين بن علي " كانت سبباً لاندلاع الثورة العربية سنة 1916م، فبريطانيا وفرنسا التي أعطت العرب وعوداً بالاستقلال

كانت تعاملان سرا على توقيع اتفاقية سرية لاقتسام مناطق النفوذ- اتفاقية سايكس بيكو - وهما وزيراً خارجية بريطانيا ، فرنسا سنة 1916.

لم يكن هذا الاستعمار مجرد التوسع فقط بل كان لاستغلال الثروات المعدنية و الطاقوية و الفلاحية ونهب كل الخيرات ما أدى إلى تدهور أوضاع الأهالي الاقتصادية والاجتماعية وتقسيم المنطقة العربية، فأضحى العالم العربي برمته يعيش التخلف والركود والتبعية السياسية والاقتصادية خاصة العلمية والثقافية: ومن هنا تبدأ قضية الاستعمار، لأنه يفرض على حياة الفرد عاملاً سياسياً نسميه بالمصطلح الرياضي المعامل الاستعماري ولذلك العامل تاريخه في سياسة الاستعمار"، فعمل على سياسة التهديم للذات العربية، وطمس هويتها والقضاء على عبقيتها، فالاستعمار الغربي انتهج سياسة إحراق الهوية العربية وضرب مكوناتها الحضارية، لقتل الروح الكامنة فيها، والتقليل من شأن العرب ونهضتهم بوضع العراقيل بالجبر والقهر تارة والإغراء تارة أخرى فالاستعمار الغربي فرنسي وإيطالي وبريطاني وغيره، انتهج سياسة خبيثة واحدة شعارها القضاء على العقيدة الإسلامية، وضرب اللغة العربية، ومنع التعليم والقضاء على المساجد والكتاتيب " ونشر الأفكار المخطئة لقيمتها والمعركة لمصالحه، فتحيطه بشبكة محكمة ينسجها خبث المستعمر الداهية". (8)

لقد عمل الاستعمار الغربي على جر العالم العربي إلى الانقراض التدريجي ففي اللحظة التي كان العالم الغربي يتقدم بسرعة هائلة في سلم التأثير العالمي والحضاري، والتقدم التقني والتطور الاقتصادي والرفاهية وتحسين مستوى التعلم والصحة وغزو القضاء كان العالم العربي لازال مكبلاً بقيود الماضي والتغني بالمآثر، فتحجر العقل وسيطرت الخرافة والأساطير وكثر المنجمون والمشعوذون وظهر الدجالون والمستترون برداء الدين، وحرمت المرأة من التعليم " ولو استمرت الأمة على هذا الحال الذي يزداد تفاقمًا بمرور الزمن فلا مناص من انحدارها نحو الانقراض كما انقرضت قبلها أمم كثيرة". (9)

ومع الحرب العالمية II لحقت بالدول الاستعمارية خسائر فادحة نتيجة تفوق الألمان، هذا ما جعل الفرنسيين والبريطانيين مرغمين على التخلي عن بعض مستعمراتهم بسبب تكاليف الحرب وإدارة تلك المستعمرات، وبظهور موجة التحرر التي شهدتها باقي المستعمرات العربية سارعت الدول الاستعمارية للهروب من مستعمراتها صاغرة، فرسمت حدود غريبة بين البلدان العربية تقوم على التنوعات الإثنية والدينية الكبيرة ضمن المناطق المقسومة، فظهرت مشكلات تتعلق بالقوميات والحدود والهويات، وتراجع المستوى العلمي والتعليمي، وظهرت المفاهيم الغيبية وأصبح التعليم مقتصرًا على القراءة الكتابة والحساب فقط، ومركزًا على التعليم الديني فقط فساد الجهل والتعصب الديني.

2.3 الخلفية السياسية: إذا كان العامل التاريخي بوقائعه وأحداثه يمثل الزمن الماضي لبوادر الأزمة التربوية العربية، فإن ترسباته تمثل حاضر ومستقبل هذه البلاد، لذلك يجب إعادة التاريخ لفهم الحاضر وبناء المستقبل، فلقد عمل الاستعمار الغربي على محاولة القضاء على الدولة الوطنية بشتى الأساليب، من قتل وتدمير إلى سلخ وتنصير وضرب للهوية، وعندما استشعر صعوبة الأمر، وتحت ضغط المقاومة ومحاولات التحرر، عمل على الخروج من البلاد العربية، لكن ربط هذه المستعمرات بالدولة المستعمر الأم، وهذا بإنشاء أنظمة موالية،

وتابعة لسياسة هذه الدول المستعمرة تابعة له سياسيا واقتصاديا وحتى فكريا، هذا ما جعل من الاستقلال العربي استقلالاً جزئياً وسيادة ناقصة، فتوالت محاولات التحرر الثقافي والسياسي والاقتصادي تباعاً لتحقيق الوجود الحقيقي والفعلي لدول العالم العربي. إن المتأمل للأنظمة العربية المعاصرة بمؤسساتها ومرجعياتها يجدها حصيلة لمجمل الأوضاع السائدة الاجتماعية والفكرية والثقافية، هذه الأوضاع التي لا تعرف التطور والتجديد والانفتاح الحضاري الحقيقي على التغيرات العالمية، ومحاولة التأثير بدل التأثير، لذلك يمثل النظام السياسي العربي " وجهاً من وجوه العطب ومصدر من مصادر الخلل في الحياة العربية، بقدر ما أثبت فشله أو تعثره في القضايا المتعلقة بالحريات والتنمية".⁽¹⁰⁾

فالنظام العربي السياسي نظام ازدواجي الخطاب يجمع مفردات الماضي كالولاء، والبيعة والطاعة ومفردات الحاضر، كالحرية والقانون والدستور ومبادئ الديمقراطية، ولو أن الأنظمة السياسية العربية تختلف من حيث الآليات والممارسة باختلاف الأقطار العربية لكنها بالمقابل لم تفتح الأفاق لممارسة العمل السياسي المدني أو وضع المشاريع النهضوية التي تستثمر في الإنسان العربي.

إن الأنظمة السياسية العربية تمثل أحد أسباب الأزمة البحث العلمي المعاصرة بسبب ممارستها الشمولية التي تستحوذ على كل المؤسسات " اقتصادية، ثقافية، اجتماعية..."، والتي تجعل من الحاكم والحكومة الأمر المطلق والوجه الفعلي لسياسة الدولة الداخلية والخارجية والإشراف التام على كل الأجهزة، فالرقابة والمركزية والرأي الأوحده والعصمة، والإلهام كلها مفردات ترتبط بالحاكم وسلطته هذا النموذج المتكرر في الأقطار العربية ينعكس أيضاً على مثقفي الأمة ومفكرها، حيث يرى كل واحد أنه فريد عصره وأنه المختص الأوحده الذي يفقه الأمور، فظاهرة التسلط السياسي أصبحت وسيلة لخلق التسلط الفكري والإنساني فغابت معها معاني الآخر، والتعدد والحرة والإبداع والتنوع.

ولوعدنا إلى علاقة الأنظمة السياسية بقضية البحث العلمي لوجدنا أنها علاقة تلازمية وعلاقة شرط بـمشروط، فالسياسة شرط لنجاح المشروع التربوي لأي أمة، ونجاحه من نجاح النظام السياسي ونوعيته: يكفينا في ذلك عقد مقارنة بين الأنظمة السياسية الغربية التي تمجد الإنسان والحرة، وقيم الديمقراطية وبين أنظمة العام الثالث القائمة على التسلط، والقمع والولاء، والجبر، فأوضاع العالم العربي السياسية الراهنة نتيجة حتمية لمعاهدة سايكس بيكو، التي نصبت في الماضي سلطة المشايخ، والعائلات الملكية، التي لم يكن همها سوى المحافظة على الامتيازات العشائرية والأسرية فالقوى الغربية هي من شجعت وأسست لهذه الأنظمة بمحذوف التفتيت، والهيمنة وتذويب الإنسان العربي لهذا تحولت البيئة العلمية من بيئة لبناء لإنسان العربي على قيم المواطنة ومبادئ الحرة والديمقراطية إلى بيئة استبدادية وقمعية، لا ترمي إلى تطوير الكفاءات المدنية، فالممارسة السياسية السائدة في البلاد العربية تؤثر سلباً على المناخ البحث العلمي والاستثمار فيه، فالقرارات والميزانيات والمشاريع والمناهج وبيئة البحث العلمي تخضع لهيمنة إدارة سلطوية هدفها التأكيد على مفهوم حب الوطن والولاء للنظام السياسي، ما نتج عنه ثقافة عربية " لا تعطي الأولوية للفرد أو المواطن كعنصر فاعل في بيئته أو مجتمعه، ما نتج عنه استقالة جماهيرية عن المشاركة في الحياة السياسية".⁽¹¹⁾

● 3.3 الخلفية الفكرية و الثقافية: إن أزمة البحث العلمي المعاصرة أزمة فكر وأزمة عقل وأزمة منهج، لقد تجرد العقل من أدواره وأصبح يعيش على اجترار الماضي، أسر نفسه بأسوار النص الذي لا يقبل رأياً أو نظراً، فحجب عن نفسه تغيرات الأحوال وتسارع الأحداث، وهذه حالة الفعل الأوروبي أيام تسلط الفكر الكنسي، لقد تغيرت الأوضاع فقد أصبح الأوروبي المهزوم أيام العصر الوسيط منتصراً

وأصبح العربي المنتصر قديماً مهزوماً، هذه الانهزامية الفكرية والعقلانية عجلت بتعطيل عجلة البحث العلمي ما جعل العرب بعد الاستقلال أمام واقع العصر وروحه" وتحتم عليهم الاختيار، لكن لا تلزمهم باستعارة نمط معين، أو استجابة معينة بقدر ما تلزمهم بفهم روح العصر، وتقرير الانتساب وتجنب الانعزال عنه لأن العزلة التاريخية تعني السقوط من حركة التاريخ".⁽¹²⁾

فحقيقة العلم والبحث العلمي في بناء الإنسان حقيقة جوهرية والصراع العالمي المعاصر قد تجاوز فكرة الدبابة والرشاش ليستبدله بسلاح العلم والمعرفة، واقتصاد المعرفة فالثورة الكورنيكية أسست لحضارة إنسانية راقية، والإنسان العربي المعاصر لا زال بعيداً جداً عن هذه الإنجازات حتى أن العالم العربي يقف مشدوهاً من اتساع الهوة بينه وبين العالم الغربي فما نعانیه اليوم من تشويه للثقافة والاعتداء على الهوية وعلى القيم العربية الأصيلة سببه القوى الغربية، فإذا كان العثمانيون قد فعلوا فعلتهم الأولى (حوالي 04 قرون)، لم يهتموا خلالها بتطوير التعليم وتحصيل المعرفة، بل مارسوا التتريك والعسكرة فقط، فإن الفرنسيين والإنجليز زادوا العالم العربي خراباً أكبر وتدميراً أفضع، حتى وصلنا اليوم إلى مرحلة الأحادية أو النظام العالمي الجديد وتبلور فكرة العولمة.

هذه المحطات الثلاث (الأترك والإنجليز والفرنسيون، ثم الهيمنة الأمريكية) محطات ثلاث محركها مختلف و منفعلها واحد "العرب"، هذه المحطات الثلاث أثمرت ثقافة جديدة قوامها الاغتراب، لعالم العربي وبسبب ترسبات الماضي وتحولات الحاضر لم يعد يمتلك ثقافة حرة متطورة فالدول العربية لم تفرح أفرادها ولم ترض مجتمعاتها.

لقد تشكلت ثقافات وهويات جزئية تتعلق بالقطر الواحد، ما نتج عنه غياب القومية العربية، هذا الغياب كان سبباً في ظهور ثقافات غربية نقلها مثقفون عرب -تنويريون- نتيجة التأثير بالحضارة الغربية، أو ثقافات رجعية ظلامية تحاول إجتراح الماضي دون فهمه وتطوير منهج قراءته، وكلا الطرفين ساهما في خلق صراع ثقافي غريب لا ينطلق من حقيقة المجتمع العربي، فلم تعد القيم والأخلاق واحدة وأصبحت أعراف المجتمع وتقاليد غير إلزامية - الأعراف الجيدة - فالنخبة المثقفة غير فعالة ولا تستطيع تغيير المجتمع نحو الأفضل، والمؤسسات التعليمية جامدة عاجزة عن مواكبة "العصر والتطور بالسرعة المناسبة والاتجاه الصحيح لتلبية متطلبات العصر دون فقدان عنصر الأصالة".⁽¹³⁾

هذه التيارات الثقافية أنتجت أفراداً ومجتمعات هجينة غريبة العادات والتقاليد والقيم، ساهمت في مأساة الاغتراب الثقافي العربي، الذي يتمظهر من خلال صورة تنافر عنيف في سلوكيات الفرد العربي المعاصر، وتناقضات القول والفعل، فلم يعد العربي "قادراً على فهم ذاته وإدراك حاله ومآله إلا بالقدر الذي يقابل فيه ذاته بالآخر وهو الغربي، ولكن الآخر الأوروبي تاريخياً وحاضراً له بعض المسؤولية في تكريس هذا الاغتراب والتأثير الفكري الإيديولوجي، كنوع من الثأر من الإنسان العربي لمحاولة إعادة بنائه للحاق بالركب الحضاري الإنساني، وهذه دعوة مكذوبة لأن غايتها المحافظة على مصالحها الاقتصادية والسياسية...".

● 4.3 الخلفية الاجتماعية و الاقتصادية: المتأمل للأحوال الاجتماعية والاقتصادية للعالم العربي يدرك حجم الهوة بين الإمكانيات

والإنجازات، خاصة ما تعلق منها بالبحث العلمي والتنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فالعالم العربي فقير معرفياً، بعيد كل البعد عن مفاهيم مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة ما أدى إلى ضعفه في ميدان البحث العلمي وتأخره في سلم ترتيب الدول المتقدمة

والاقتصاديات المتطورة " فالمعرفة لم تعد سلطة وقوة فقط، بل أصبحت أبرز مظاهر القوة ولم يعد مجديا للدول والمجتمعات التي تحاول تنمية اقتصادياتها تجاهل هذه الحقائق ، فالبحث العلمي لا يمكن فصله عن البيئة الاجتماعية، فالمجتمع هو الذي يكفل للنظام التعليمي والبحث العلمي وسائل العمل، فجودة البحث العلمي وتطوره وميادينه ينبغي أن تتأسس وتبنى على ضوء علاقتها بالمجتمع وحاجاته المادية والاقتصادية، فالمجتمع كيان ثقافي ومادي، يتداخل فيه ما هو فردي و ما هو جماعي و ما هو مادي و ما هو معنوي، ومن ثمة فالبحث العلمي أداة لتحقيق التطور الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية، وأي تغير في الظروف الاجتماعية يؤدي حتما إلى تغير في السياسة البحث العلمي، لذلك فلأبحاث العلمية المعاصرة تعمل على الاستخدام الأفضل لأساليب تحليل النظم المعرفية لتحقيق الاستجابة الصحيحة لمتطلبات المجتمع وحاجاته الاقتصادية " مما يكون له الأثر الهام على كم وكيف مخرجاته وعلى كفايته الداخلية، وقوة إنتاجيته الخارجية" (14).

كما لا يمكن التغاضي عن غياب العدالة الاجتماعية والتكافل، وتكافؤ الفرص، والحرية وغياب مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان بالمقابل طغيان مظاهر الفساد الأخلاقي وغياب القيم والقواعد المنظمة لحياة الناس، ومبدأ سيادة القانون وتركز الثروات في يد الأقليات وعدم تحقيق الأمن الغذائي، والعوز والحاجة، واللجوء إلى الاستدانة والاستيراد " فالعالم العربي مهدد في لقمة عيشه ورغيف خبزه، يستورد طعامه كما يستورد سلاحه " فليس بالخبز وحده يحي الإنسان بل احترام إنسانية الإنسان وكرامته" (15).

فإذا كانت التكنولوجيا والمعرفة أحد ثمار ومخرجات الأبحاث العلمية، فإن مسؤولية فشل مراكز البحث العلمي وما تنتجه الجامعات والمخابر في مواكبة سوق العمل، وفعالية الإنتاج، والنهوض بالمجتمع تعود أساسا إلى فشل القائمين على قطاعات الصناعة والتجارة والاقتصاد، والأوضاع الاجتماعية، لذلك فشل التطبيقات والأبحاث العلمية من فشل الخطط والنظريات الاقتصادية المتبعة، فالعالم العربي بعد الاستقلال انتهج في معظم دوله نهجا اشتراكيا أساسه التخطيط المركزي وغياب المشاركة والحرية الفردية، وسيطرة الدولة على مناحي الحياة ملها، ما نتج عنه ثقافة التواكل وغياب روح المسؤولية وقتل المواهب، وهدر الوقت، واستخدام الأساليب البالية في الإدارة والتسيير، وإهمال التكنولوجيا في خضم المنافسة، فلو قارنا بين الاقتصاديات المتطورة كأمريكا واليابان، مع كل اقتصاديات المنطقة العربية ستري عجبا، فالعرب يسيطرون على كل الثروات الطبيعية تقريبا لكنهم بالمقابل يعيشون التخلف والتبعية أما اليابان فرغم مآسيها التاريخية وضعفها في موارد الطاقة إلا أنها استطاعت تحقيق أمنها الغذائي ومنافسة العالم الغربي و " لقد أظهرت عدة دراسات عن الاقتصاد الأمريكي أجريت خلال عقد الخمسينيات إن التقدم التكنولوجي ساهم بـ 90% من الزيادة في معدل النمو الاقتصادي" (16).

و في التقرير السادس للبنك الدولي حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعنوان " الطريق غير المسلوک - إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، يرصد أن المنطقة العربية متخلفة كثيرا عن نظيراتها من دول آسيا وأمريكا اللاتينية فرغم المحاولات لتطوير التعليم والاستفادة من التقنيات ورصد الأموال إلا أن هناك أخطاء وفشل على المستوى التنظيمي والإداري، و الإنمائي فالسياسة المتبعة أنتجت ارتفاعا في معدلات التسرب، ولا تنتج الأنظمة التعليمية المهارات، المطلوبة وارتفاع معدلات البطالة" (17).

هذه النتائج حتمية بالنظر إلى مستويات البحث العلمي، وجودة التعليم، فالوضع الاجتماعي والاقتصادي ساهم في نكسة المدرسة والنظام التعليمي وأصل للعجز المعرفي والتحكم في التقنيات وابتكار التكنولوجيا وتوجيهها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4. إفرازات أزمة البحث العلمي في الوطن العربي :

من المسلم حتميا أن أي أزمة مهما كانت طبيعتها لها أسباب متعددة، فمعرفة هذه الأسباب توقفنا على نتائج تمثل إفرازات متشعبة ومتداخلة، وهي في مجملها تترنح بين ما هو سلبي- وهو الغالب- وبين ما هو إيجابي- وهو النادر-، لذلك فوضع أزمة البحث العلمي في إطارها العام، وتحديد مكوناتها- التي ذكرت سابقا والتي يرى الباحث في حدود علمه -أنها تمثل الرحم الحقيقية التي تمخضت عنها، يجعلنا نتبع آثارها ونستقرى أهم ما ولدته من تحديات، ولو تأملنا جيدا مختلف التقارير الصادرة عن المنظمات العالمية كالبنك الدولي أو الأمم المتحدة، أو اليونيسكو، أو الاليسكو، سنجد أن أزمة البحث العلمي في الوطن العربي أصبحت تبشر بنذر الشؤم، وتدعو إلى المسارعة في معالجة هذه الاختلالات ورصد أهم الأخطاء ومعالجتها بدقة وحذر واهتمام لأن سقوط النظام التربوي وفشله يعني فشل الدولة بشكل عام.

1.4 التحديات التكنولوجية: من أكثر الألفاظ شيوعا استحداثا في زمننا "التكنولوجيا" فهو مصطلح مشترك بين الأفراد عالمهم وجاهلهم، لكن مدلولاته متنوعة، يحمل قوة ذات تأثير كبير في العقول والأنفس، فالتكنولوجيا ثمرة من ثمار العقل البشري أصبحت الأداة المثلى للسيطرة العلمية والعملية على الطبيعة وتحويلها لخدمة الإنسان.

غير أن ما يثير المخاوف من التكنولوجيا و تسارعاتها الرهيبة، هي آثارها وتداعياتها على الإنسان العربي خاصة، على فكرة وشخصه، ومعتقدة، " فبقدر ما تعقدت العلوم والتكنولوجيا وازدادت انجازاتها، وتعمقت وتوسعت الآثار التي تركتها على مختلف نشاطاتها، بقدر ما تعاظمت ضرورة ملاحقة هذه الآثار بهدف تحليلها دفعها لاستغلال إيجابياتها والتقليل من سلبياتها". (18)

لكن ما موقع الإنسان الغربي من هذه الثورة؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال يجب فهم العلاقة المتينة بين البحث العلمي، والتكنولوجيا، فإذا كانت الحواسيب والهواتف الذكية أهم الإبداعات التكنولوجية المعاصرة فإن للحاسوب الأهمية البالغة في بناء المعرفة وتنمية المهارات العقلية واللغوية والفكرة للإنسان، فالجامعات ومراكز البحث العلمي تتخذ من التكنولوجيا رهانا حقيقيا لتحقيق قفزة نوعية في سلم التطور والرفاهية، لهذا فالتكنولوجيا بمختلف أشكالها لها وظائف عديدة، أزلت القيود والحدود وأنتجت قيما جديدة، فلقد أسست الثورة التقنية لمجتمع المعرفة و تجاوزت في أساليبها وطرائقها، وأهدافها الأبحاث التقليدية وبحكم أن الثورة التكنولوجية ثورة غربية بامتياز، لم يشارك العربي في إبداعها وفهمها، فإنها تمثل ثورة غربية عنه، فالعربي المهزوم والغربي المنتصر، ازدادت هوة التفاوت والتباعد بينهما كثيرا زادت بعدا هذه الثورة، لذلك صار لزاما على العربي المسارعة إلى اللحاق بالركب الحضاري العالمي، والانخراط فيه، هذه المسارعة مجازفة، فالعربي المستقل حديثا لا علم له بالتكنولوجيا، فاستيرادها واستخدامها لا يعني التحكم فيها، أو حسن استغلالها.

2.4 التحديات الثقافية : بالرجوع إلى أزمة البحث العلمي، فإن الاختلالات التي تشهدها الأقطار العربية وأحيانا تناقضاتها، تمتد

حتما إلى البنية الثقافية للمجتمعات العربية. لقد أدركت المجتمعات العربية قوة التجريبية وأساليب البحث العلمي ومناهجه، وأهميتها الثقافية فتورة العلم وتطبيقات الأبحاث العلمية شرط لكل ثورة فأمرى ببقوتها قامت بحركة " إصلاح علمي شامل عقب نجاح الاتحاد السوفيتي في إطلاق أول قمر صناعي " سبوتنيك " عام 1957 فمنطق الصراع العالمي ينطلق من صراع فكري ثقافي قوامه العلم والعمل، لهذا " يمثل البحث العلمي مخرجا لانتشال امتنا العربية من أزمتها الراهنة فالبحث العلمي سبيل إلى التنمية الشاملة والصامدة، ودرعنا الواقعي ضد الاكتساح الثقافي في عصر العولمة " (19) ، إذن وبالنظر إلى واقع العالم العربي المتخلف ثقافيا والمسلوب في هويته وقيمه، نجد أن المستوى العلمي وأبحاثه فيه كما المستوى الثقافي يحتاجان إلى تطوير وتجديد ويمكن أن نحدد مجموعة مفاهيم ثقافية أساسية تعكس مدى عمق الأزمة العلمية: كالهوية واللغة، والقيم والدين، هذه المفاهيم تمثل أبرز التحديات المعاصرة التي تواجهها المجتمعات العربية.

إن الإنسان الذي يصنع الثقافة فينقلها عبر الأجيال المتعاقبة لما لها من صفة الإلزام على السلوك، فتجعل الفرد مؤمنا لمعتقدات الجماعة، متمثلا لقيمها العليا، مساهما في المحافظة عليها، فتحدد شخصية الأفراد، وعاداته، وأفكاره، هذه الوظيفة الجوهرية للثقافة لا تتحقق إلا بتطور الأبحاث العلمية، فالعلم ومناهجه عامل مهم وفعال في المحافظة على الثقافة والتراث الثقافي ماديا ومعنويا، فيستمر هذا التراث ويستقر ويتأصل في الأنفس، فهو بهدف إلى حمايته من الاندثار و التوقع أمام التغيرات، وعليه فوجه الحاجة إلى الأساتذة و الأكاديميين مهم ، وهذا نتيجة لتطور المجتمعات الإنسانية والتطور الثقافي خاصة في ظل التفتح العالمي على مختلف الثقافات الإنسانية.

لقد عجلت أزمة البحث العلمي في الوطن العربي بالانغلاق الثقافي، والاكتفاء باجتراح الماضي ما أصاب المجتمع العربي بالتخلف والعزلة، وجود العقل العربي، وغياب قنوات التواصل والاتصال مع متغيرات العالم، خاصة التكنولوجية... إلخ، فالتحدي الثقافي والفكري الذي نقف أمامه اليوم كعولم عربية، يعكس مدى خمول وكسل الأجيال المتعاقبة، فصدمة المستعمر ونكسة النهضة، و خيبات المشاريع التطويرية، جعلت من الأفراد عبر الأجيال التاريخية عاجزين عن الحركية وقوة التأثير بالخلق والإبداع لمختلف الأساليب الفكرية والحياتية والاكتفاء بتلميع القديم الرث الذي لا يملك مقومات النجاح، أي الاكتفاء بمآثر الماضي والتغني - بمصطلح - كنا - والأدهى من ذلك هو بعض المحاولات التي اجتاحت العالم العربي والتي تنادي بضرورة اتخاذ النموذج الغربي معيارا للنجاح والحدو حذوه، وشعارهم ما نجح به الغرب ينجح به العرب، وهنا نتحدث عن تيارات فكرية غريبة الثقافة مسلوقة الهوية، أو تيار فكري ظلامي رجعي شعاره التراث كما هو، بنوايا خبيثة تهدف للتفوق. إذن فنحن خيارين أمام الاغتراب والاستلاب أو الذوبان والتلاشي ، أو التفوق و دس الرؤوس في التراب، وهذا يعكس الفشل في إبداع الحلول وصنع البدائل. فالمد التكنولوجي والثورة الرقمية، وعدم القدرة على إنتاج المعرفة والتحكم في التقنية وتحويلها لوسيلة إنتاج والاكتفاء باستيرادها دون فهم أو حسن استخدام. ضف إلى كل ما ذكر هناك خطر يتعدد العالم العربي يتعلق بالعزلة الثقافية أو الانغلاق الفكري، ولعل من أهم مظاهر ظاهرة الانحراف اللغوية، فالإنسان العربي لم يتقن لغته ولا يتقن اللغات العالمية، ولا يجسد قيم الحرية والديمقراطية والتفتح على الآخر لا فكرا ولا سلوكا، هذا الحال ينطبق أيضا على النخب والمثقفين، بسبب البنية الذهنية والفكرية، لمرتاديها، و متخرجيها الذين لم يتشبعوا من الفكر الحر، ولم يذوقوا طعم الأفق الواسع الذي يؤسس له الخيال والرأي والعقل المستنير غير المقيد.

3.4 التحديات الاقتصادية: بالرجوع إلى حال العالم العربي، فإن مرحلة الاستعمار التي أنهكت كاهل الأقطار العربية في الأرواح والأموال والثروات، زادت مرحلة الاستقلال تحديات أكبر: خاصة في ظل الانقسام العالمي والصراع الإيديولوجي الرأسمالي، والشيوعي (الاشتراكية)، فسارعت إلى تبني هذا أو ذاك النظام دون وعي أو استراتيجية معينة، وبقي العالم العربي مصنفا ضمن دول العالم الثالث المتخلف: عاني الفقر، البطالة، ارتفاع عدد السكان، المديونية، التبعية، غياب الأمن الغذائي"، هذا ما عجل بضرورة النهوض وتحقيق التنمية الشاملة، التي تمثل "عمل تحرر نخضة حضارية قوامها تعبئة الطاقات الذاتية وتعظيمها وتوجيهها، لغرض التخلص من السيطرة والتبعية وإشباع الحاجات الأساسية المادية والمعنوية مع رفع مستوى رخاء المجتمع، كل هذا في إطار استراتيجية تربوية تعليمية جادة ومدرسة.

إن أزمة البحث العلمي سبب حقيقي للركود الاجتماعي والاقتصادي، فإذا كانت البيئة العلمية وجودة الأبحاث مريضة، مترهلة، بالية، فإنها لا تستطيع تحمل أعباء التنمية والتطوير، ورفع معدلات الإنتاج، والنهوض بالصناعة، والتحكم بالتقنية وإبداع الحلول للمشكلات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وهنا تطرح مشكلة أصل هذه الأزمة هل هي أزمة مجتمع؟ أم أزمة قطاع تسييره وزارة وتشرف عليه الدولة؟ فإذا كان العالم العربي يمتلك كل مقومات القوة " سلاح النفط خاصة" فلماذا لم يحقق أمنه الغذائي و اكتفائه الذاتي؟. وهذا الجدول يرصد عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي بين 1990 و2003.

الدول	العدد
باقي العالم	1146
الدول النامية	400
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	3046
رابط الدول المستقلة	2213
سورية	29
الأردن	1977
تونس	1013
ليبيا	361
الكويت	73

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام 2005، التعاون الدولي على مفترق طرق (نيويورك، البرنامج ،

(2005)، ص 277.

4.4 التحديات الاجتماعية: العقل العربي المعاصر ، يحرم كل إبداع وجديد ومحاربه، وإن واجهته المشكلات يرى في النمط الغربي البلمس الشافي لمآسيه، وما الأمية المستفحلة في الأقطار العربية إلا دليل هذان ففي أحدث تقرير للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " الألسكو" يؤكد أن نسبة الأمية في البلاد العربية بلغت 21%، وفي عام 2015 بلغ عدد الأميين العرب قرابة 54 مليون أمة، وبسبب الظروف السياسية (الحروب والنزاعات) فلقد تسرب أو لم يلحق بالمدرسة ما يزيد عن 13.5 مليون طفل بالتعليم النظامي، ويضاف إليها أن نسبة الأمية لدى الذكور في حدود 14.6% وترتفع لدى الإناث في حدود 25.9%⁽²⁰⁾، وجاء التقرير الذي أصدره الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العليا للعقد العربي لمحور الأمية 2015-2024، الذي أصدرته جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي ليؤكد خطورة انتشار الأمية، وعدم الاهتمام بشؤون المرأة العربية، ويظهر هذا من خلال التوصيات التي دعت إلى ضرورة التنسيق بين "الألسكو" والدول العربية والمنظمات ومراكز البحث " لوصف الحد الأدنى الضروري من المعارف والمهارات والقيم، والاتجاهات للمواطن المتحرر من الأمية، ليكون معيارا لتعريف الأمي عوضا عن الاقتصار على معياري السن و التمدرس في التعريف الحالي".⁽²¹⁾

لقد أدركت الدول المتقدمة قيمة البحث العلمي ودوره في تحقيق التقدم والثورة المعرفية وخدمة المجتمع فالعلم قوام نشر الأفكار وبناء الآراء والمعتقد ، وصنع الإنسان.... الخ، لذلك رصدت هذه الدول المتقدمة المبالغ الطائلة والإمكانات العظيمة في سبيل العناية والاهتمام به وبحكم أن البحث العلمي لا تبنى في فراغ فإنها تعيش في المجتمع تنطلق منه لتعود إليه، لتؤسس لعلاقات بينية- الفرد والجماعة- هي أساس وجوهر شخصيته، فالذات تحتاج إلى الآخر دوما، فالمجتمع إذن يمثل الحاضنة الكبرى، الذي يتعلم منها الفرد خبرات الحياة، وصوارف الأيام، وقواعد السلوك ومختلف الآداب، يتشرب من قيمه ويغترف من عاداته، فالمجتمع إذن استمرار لدروس منجزات البحث العلمي لذلك يمثل المجتمع وعاءا عاما يحتوي الدراسات والأبحاث العلمية وأي طارئ يحدث على المستوى الاجتماعي لا بد أن يحدث تغيرا على المستوى التربوي، فالبحث العلمي إذن يتأثر بتطورات المجتمع وأحداثه ومختلف أطره " عادات ، قيم، أفكار، دين، لغة"، أي التأثير بالنظام الاجتماعي للدولة فهما يعبران عن فكرة ووجهة اجتماعية محددة.

إن أزمة البحث العلمي عجلت بميلاد ومجتمع عربي لا يمتلك الحد الأدنى من المعارف والمهارات مسلوبا في فكره، وقيمه، غريبا عن عصره، فالذكر كما الأنتى والصغير في السن كما الكبير، أفراد غير مؤهلين للمشاركة الاجتماعية وتحقيق التنمية وإعطاء البدائل والحلول. وغياب قاطرة البحث العلمي وتحلفها في تكوين الفرد العربي المتكامل نتج عنه " غياب العقلنة والتنظيم الاجتماعي، وسقوط المجتمع في الفوضى وشعوره بالحرمان"⁽²²⁾، وتحوّلت آلية حل المشكلات الاجتماعية من تغييب دور الجامعات، ومراكز البحث العلمي، مكاتب الاستشراف، إلى التركيز على السلطة التنفيذية " الحكومة"، فالسلطة السياسية في المجتمع العربي حلت محلها وعجلت بموتها.

4. خاتمة:

مواجهة التحديات التي تواجه الأنظمة العربية يقتضي البحث المنهجي والجاد والرصين عن مواطن الخلل، ثم معالجتها بالطرق الصحيحة القائمة على العلم، وخبرات الأكاديميين والانطلاق من فلسفة المجتمع، وهذا لأجل التقدم ومواكبة المستجدات العالمية، فالبيئة العلمية العربية، تحتاج إلى تطوير، وتغيير في المبدأ والهدف، فالإنسان العربي يمثل رأس مال حقيقي أقوى من رأس المال المادي، فلا النفط ولا الثروات الطبيعية التي يمتلكها العالم العربي، استطاعت تحقيق نهضة عربية توازي نظيراتها في دول آسيا "ماليزيا، سنغافورة..."، فالإنسان العربي يجب أن يحظى بالاهتمام الحقيقي والكافي، وأن يمثل الوجهة الحقيقية لفكرة الاستثمار وتحقيق الإنتاج.

إن أزمة الحث العلمي العربية حقيقة "لا يمكن التنازل عنها"، فهي أصل المرض الذي أصاب العالم العربي "التخلف والتبعية والاستعمار"، أما بقية المشكلات فهي مجرد أعراض لها لذلك يجب معالجة المرض لا العرض، فإذا كان العالم الإسلامي "يتعاطى هنا" حبة "ضد الجهل، و"قرصا" ضد الاستعمار، و"عقارا" كي يشفى من الفقر "فإنه لن يوجد الحضارة"⁽²³⁾، وهذا حتى يستطيع تجاوز هذه الأزمة وتحقيق نهضة عربية ثالثة-الألفية الثالثة- قادرة على إنتاج المعارف التكافؤ مع الحضارات الأخرى.

5. الهوامش:

- (1) ربيع حامد، *بحوث في النظرية السياسية*، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1970، ص240.
- (2) الفراهيدي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، *كتاب العين*، باب الهمزة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2005، ص67.
- (3) ابن منظور، تحقيق ياسر سليمان أبو الشادي و مجدي فتحي السيد، *لسان العرب*. المكتبة التوفيقية، مصر، دت، ج1، ص74.
- (4) أحمد مختار عبد الحميد عمر، *معجم اللغة العربية المعاصرة*، عالم الكتب، ط1، 2008، ص88.
- (5) عوض، عادل، وسامي عوض، *البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، ع 44، أبو ظبي، 1998، ص34.
- (6) بلال أحمد، *البحث العلمي العربي: واقع، ومردوده، وتطلعات مستقبلية*، شؤون عربية، ع 65، نيسان، مصر، القاهرة. 1991، ص24.
- (7) محمد جواد رضا، *العرب التربية والحضارة - الاختيار الصعب*، مركز دراسات الوحدة العربية. 1986، ص94.
- (8) مالك بن نبي، *شروط النهضة*، سلسلة مشكلات الحضارة، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط11، سنة 2012، ص151.
- (9) علاء الدين الأعرجي، *أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي*، منشورات كتاب، بيروت، ط1، سنة 2004، ص20.
- (10) علي حرب، *أزمة الحداثة القائمة*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005، ص151.
- (11) مصطفى صفوان، عدنان حب الله، *إشكاليات المجتمع العربي*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2008، ص111.
- (12) محمد جواد رضا، *العرب التربية والحضارة - الاختيار الصعب*، مرجع سابق، ص219.
- (13) إسحاق أحمد فرحات، *أزمة التربية في الوطن العربي*، دار الفرقان، ط2، سنة 2000، ص22.
- (14) فيليب كومبز، *أزمة التعليم في علمنا المعاصر*، ترجمة أحمد خري كاظم، دار النهضة العربية، القاهرة، دون طبعة، 1968، ص23.
- (15) إسحاق أحمد فرحات، *أزمة التربية في الوطن العربي*، مرجع سابق، ص25.
- (16) أنطونيوس كرم، *العرب أمام تحديات التكنولوجيا*، سلسلة عالم المعرفة دون طبعة، سنة 1982، ص42.

- (17) الطريق غير المسلول، تقرير البنك الدولي حول منطقة الشرق الأوسط، التقرير السادس، بدون سنة أو طبعة، ص01.
- (18) أنطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، مرجع سابق، ص12.
- (19) سلسلة عالم المعرفة، 2001، ص297.
- (20) جريدة العربي الجديد، 2018، ص15.
- (21) الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العليا للعقد العربي لمحو الأمية، 2015-2024، التقرير والتوصيات، جامعة الدول العربية، 2017، ص 05
- (22) برهان غليون، الدول ضد الأمة، اللجنة العربية مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2003، ص191.
- (23) مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، دت، 1986، ص42.